

– وحق سلطة الوصاية في الحلول محل السلطة المحلية .

ثالثا – واللامركزية الادارية نوعان : –

١ – اللامركزية الاقليمية او المحلية . وتسمى كذلك الادارة المحلية او الحكم المحلي . وهي تقضي بمنح الاقاليم في الدولة الشخصية المعنوية وسلطة الاشراف على المرافق المحلية . ويشترط لقيام هذه اللامركزية : ان يكون للمجموعة المحلية شؤون خاصة بها ، وان تدير هذه المجموعة شؤونها بنفسها ، وان لا تخضع اجهزتها لرقابة صارمة من قبل السلطة المركزية (٤) .

٢ – واللامركزية المرفقية ، او المصلحية ، او التقنية . وهي لامركزية المصالح ، او اللامركزية في المصالح . وغايتها انشاء مؤسسات عامة ، وطنية كانت ام اقليمية ، ومنحها الشخصية المعنوية وقدر من الاستقلال الاداري والمالي ، مما يسمح لها بادارة شؤونها بنفسها دون تدخل السلطة المركزية ، ولكن ضمن اطار الرقابة الادارية . وبرز صورة لهذا النوع من اللامركزية في النظام اللبناني هي المؤسسات العامة والمصالح المستقلة التي ارسى قواعدها المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠ ، الصادر في ١٢/٦/١٩٥٩ . وعلى سبيل المثال نذكر : الجامعة اللبنانية ، والمجلس الوطني للبحوث العلمية ، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني ، ومصحة كهرياء لبنان .

وتعتبر اللامركزية المرفقية شكلا من اشكال التنظيم الاداري . وانشاؤها يحتاج الى نص قانوني . وهي تتمتع بالشخصية المعنوية ، وتستهدف تحقيق المصالح العام ، وتباشر اعمالها تحت مراقبة الاجهزة المركزية .

رابعا – واللامركزية تنطوي على محاسن عديدة . ولهذا يعتبرها البعض من ضرورات الانظمة الديمقراطية . وذلك لعدة اسباب :

١ – لان واجبات الدولة وخدماتها قد تعدت من العسير على الحكومة المركزية ان تقوم ، ان الوزير اليوم لا يستطيع وحده ان يعاين لويس الرابع عشر ، في الماضي ، يعاين الدولة . ان حكام عصرنا قد اصبحوا يريدون ان يكونوا : اختصاصيين عموم

٢ – لان اللامركزية تكفل قدرا من المشروعات العامة على مختلف